

المغرب : الدولة المخزنية والقمع

بقلم عبد الله البارودي

١ - المخزن ، الاستعمار والقمع

طوال عدة قرون ، والمخزن ، يمارس سياسة قمعية ومنهجية من أجل الحفاظ على أسس حكمه وتوطيدها . وقد كان خصومه ، في أغلب الحالات ، يعدمون بعد لجمهم واضعافهم . وإذا نجوا من الاعدام ، فذلك من أجل المتاجرة بحياتهم على المستوى السياسي ، و"قلبهم" بهدف جعلهم أدوات لمخططاته .

لقد كان الاعدام اذن هو القاعدة ، من حيث كونه وسيلة ردع متقدمة ضد الخصوم . على ان هناك حالة استثنائية كان القصر وخدامه يلجأون فيها الى اختطاف أعيان وممثلي القبائل ، وذلك عندما ترفض هذه الاخيرة تسديد الضرائب . فقد كان هؤلاء الاعيان يؤخذون كرهائن حتى يؤدي العصاة الضرائب المفروضة . وفي حالة الرفض ، يتم اعدام الرهائن وتنظيم حملات عسكرية لنهب وذبح القبائل التي يمثلونها . وهكذا كان مقابل الضريبة هو الاختطاف أو الفدية أو الموت .

لقد كان المخزن يعتبر أن الحرب الظافرة ، هي التي تنتهي اما باستعباد الخصم أو موته . وبما أن الاستعباد ، هو شكل من أشكال الموت ، فإن الحرب المنتصرة كانت تؤدي الى اباداة وسائل الخصم العسكرية والسياسية والنفسية ، والاستحواذ على موارده وامكانياته الاقتصادية . وهكذا ، فإن أي شكل آخر من أشكال القمع (ومن بينها الاختطاف) ، كالاقتصاد وتسيير للقمع ، لم يكن الا بديلا ثانويا جدا .

ويمكن القول : ان الشعب المغربي قد تعرض لهذا الشكل من الحرب على يد المخزن ، الى حدود الغزو الاستعماري للمغرب (*)

بما أن دعامة الاستعمار والامبريالية هما الربح والاستحواذ على الموارد ، فإن اقتصادهما السياسي للحرب العدوانية كان ولا يزال يثبت قدميه على اقتصاد صارم للوسائل المادية ، مع العمل في نفس الوقت بأشكال جديدة من الحرب التي ينبغي أن تؤدي بأقل كلفة الى استسلام واخضاع الشعوب المعتمد على الحرب النفسية بشكلها العصري ، خرجت للوجود هكذا ، مع تطور الايديولوجية الاستعمارية . ولم يكن الهدف من الوسائل العسكرية المستعملة ، سوى أن تجسد على الساحة ، النتائج المحققة على صعيد الضمائر ، بفضل عملية نسف غادرة وطويلة الامد .

لقد كان الايديولوجيون الاستعماريون يؤكدون أن ميدان المعركة الحقيقي الوحيد يوجد على مستوى الوعي الجماعي للشعوب المعتمد عليها والمحتلة . وهكذا يمكننا أن ندرك معنى عبارة ليوطي الشهيرة : "على المرء أن يظهر قوته لكي لا يضطر لاستعمالها" .

اظهار أن بمستطاعهم خوض الحرب ، وأن لهم وسائل ذلك ، لكي لا يضطرون لدفع مصاريف باهظة ومؤدية الى الافلاس للقيام بها . ان كل استراتيجية الحروب الاستعمارية واقتصادها السياسي منذ قرن ، تتلخصان في هذه العبارة المقتضية التي استبق محتواها المفهوم الراهن للترهيب والردع في المجال النووي ولقد هيمن هذا المحتوى الايديولوجي على كل السياسة القمعية للمخزن في ظل الاستعمار . ولا زال يهيمن الى حد ما على السياسة القمعية للمخزن المغربي منذ الاستقلال الممنوح في عام ١٩٥٦ .

ان الاستعمار ، كنظام للاستغلال الكلي للمصادر ، لم يكن له اذن ، أن يكتفي بنهب ظرفي ، مقابله الطبيعي هو القمع الوحشي ان لم يكن اباداة القبائل كما كان يفعل المخزن طوال القرون الماضية . ومن هنا ، فإن سياسة الراسمال الاستعماري ، كانت لها كعقائل وكساعد ، استراتيجية قمعية ذات خصوصية ، تعمل على تشجيع اقامة نظام استغلالي دائم ، لا يقوم على نهب المصادر فحسب ، بل أيضا وبالاخص على تجنيد قوة عمل السكان المحتلين لفائدته .

وهكذا فإن قانون الربح كان يملئ على المستعمر استبدال اعدام وقتل

(*) هذه الحرب التي خاضها المخزن ضد الشعب المغربي اكتست شكلها المنهجي في عهد مولاي اسماعيل . انظر كتاب ديوفونتان ماكرايخ : اسماعيل الكبير امراطور المغرب ، باريس ١٩٢٩ ، ص : ٦٣ - ٨٣ .

الخصوم (أي المقاومين) بسجنهم أو تكبلهم بالحديد، واکراههم على الاشغال الشاقة واحالتهم الى اوضاع العبيد، وبذلك كانت لهم مردودية قصوى، بحيث أنهم لم يكونوا يكلفون الاستعمار سوى غذاءهم، الذي كان الغرض منه تجديد قوة عملهم.

وهناك وجه آخر من قانون الربح لا يقل أهمية، وهو قابلية المكبلين على "الحركة"، بحيث كانوا ينقلون وفق الاوراش، وخاصة منها تلك التي كانت تملئها متطلبات الغزو العسكري، كالموانيء وطرق المواصلات والتحصينات.

وهكذا، اختفى عشرات الالاف من المقاومين والسجناء المغاربة دون أن يظهر لهم أثر، وماتوا على مذبحه قانون الربح الاستعماري: "لقد كان الرهائن يختطفون من قبيلتي بني وراين وآيت تزروشن الجموحتين، بناحية تازة. فيقومون، وأرجلهم مكبلة بالحديد، بوضع رصة السكة الحديدية للطريق الامبراطوري الرابط بين فاس والجزائر. كما كانت اليد العاملة السجينة تسلم للشركات الكبرى التي أنشئت من طرف "شنايدر" و"بنك باريس والاراضي المنخفضة" (باريس) لتشيد البنية التحتية المرفئية والحضرية والسكة الحديدية للساحل الاطلسي، بينما كان سجناء المخزن يستعملون كيد عاملة مجانية لصيانة الطرقات البلدية واعداد المراكز الاستعمارية الصغيرة" (*).

كانت "للاختفاءات" الجماعية، أثناء الغزو الاستعماري، للمواطنين المغاربة الراضين أن يستخدموا كمرتزقة ضد القبائل العاصية، أربعة أهداف رئيسية:

١ - اضعاف الامكانيات الديموغرافية للشعب المغربي، وبالتالي قدرته على المقاومة.

٢ - التجنيد الاستعبادي للسجناء المكبلين بالحديد، لاقامة الاساس الاقتصادي للراسمال الاستعماري.

٣ - تحطيم البنيات الاقتصادية لنمط الانتاج المغربي، بغية ادماج المغرب تدريجيا ضمن الدورات الرأسمالية القائمة.

٤ - الشروع في البيلتره الاجتماعية لجماهير الفلاحين المغاربة، لاضعاف جبهة المقاومة من جهة، واطلاق مسلسل هجرة السكان نحو الاوراش الاستعمارية، من جهة ثانية (*).

(*) دانييل ريفي: ليوطي الافريقي، مجلة التاريخ، عدد: ٢٩ - ديسمبر ١٩٨٠،

ص: ٢١

(*) في هذا الانته، كانت عبارة ليوتي الشهيرة: "ورس واحد يساوي كتيبة عسكرية"

ان الاختفاءات الجماعية لعشرات الالاف من المقاومين المغاربة، طوال الخمسة وعشرين سنة التي دامها الغزو الاستعماري (١٩١٢-١٩٣٦) - والتي شكلت، أي الاختفاءات، أدوات ساطعة للحرب الكلية ضد الشعب المغربي - كانت تتواصل بسياسة من العسف بلا حدود، وخاصة في مناطق المغرب الجنوبية. فبمباركة ومساعدة المحتلين، تحولت مراكز ونواحيها الى معازل شخصية حقيقية لما كان يسمى في السابق بقواد الجنوب الكبار: الكوندافي، المتوكي، الكلاوي. ولكن سرعان ما فرض هذا الاخير ارادته على الحاكمين الاخرين. وقد كانت سلطة هؤلاء القواد الكبار هي مقابل تعاملهما مع الاستعمار من أجل غزو المغرب. فقبل هذا الغزو بكثير، كانت كل تحركات المصالح الاجنبية التابعة لبلدان أوروبية مختلفة تجد في هؤلاء القواد من يواصلها. وفي هذا الصدد، فان المدني الكلاوي، الابن الاكبر للتهمي الكلاوي السيء الذكر، كانت له علاقات مع وكلاء سريين أوروبيين من مختلف الجنسيات. وليس من قبيل الصدفة أن يتم احتلال منطقتي مراكش واكادير ابتداء من السنوات الاولى (١٩١١-١٩١٤) للغزو الاستعماري. فلقد انضم القواد الكبار مع أنصارهم، الى الجيوش الغازية لمحاربة المقاومة المغربية في المنطقة التي كان يقودها الهبيبة آنذاك. وقد توصل قواد الجنوب الكبار (*)، وهم مغمورون بالتشريفات لتعاملهم وخيانتهم، من ليوتي وخلفائه بتوقيع على بياض يطلق أياديهم لينهبوا ويقتلوا على هواهم، ويقيموا ثروات طائلة على حساب الجماهير الموضوعة تحت رحمتهم.

وهكذا عرفت أقاليم الجنوب في ظرف أربعة وأربعين سنة من الاستعمار، قمعا وحشيا، واختطف الناس بالالاف من طرف زبانية القواد الكبار، ولم تجد لهم عائلاتهم أثرا. وكانت أية محاولة من هاته العائلات تليها أعمال انتقامية، تؤدى الى اختطاف واختفاء أشخاص آخرين، مع مصادرة ونهب ممتلكاتهم (*).

ولذلك خيم صمت رهيب على أقاليم الجنوب طوال أزيد من أربعة عقود. وقد كان الاشخاص المختطفون، المحبوسون والمكبلون بالحديد (*)، يحتضرون

تشكل شعارا وتوجيها في نفس الوقت. انظر: ليوطي، الموسوعة المصورة، عدد خاص، ١٩٥٣، ص: ٤٨.

(*) في كتاب "مراكش أو أسياذ الاطلس" (١٩٢٠) للاخوين طارو، يمتدح ويمجد المؤلفان هؤلاء القواد الكبار، وعلى رأسهم الباشا الكلاوي.

(*) يجب الاشارة أيضا الى أن نساءهم وأطفالهم كانوا يختطفون ويتعرضون لاعمال العنف الجنسية من طرف رجال قواد الجنوب.

(*) لم يكن المعتقلون مقيدي الارجل فقط، بل وكان يوضع حول عنقهم طوق حديدي

ويموتون في دهايز الرعب وظلام القصبات التي كانت جميعها عبارة عن قلاع محصنة ترمز في أعين السكان، الى قوة وخيانة طغاة الجنوب. "ان قواد الجنوب - وخاصة منهم باشا مراكش، التهامي الكلاوي - يستحوذون على الارض والماء، وكلهم يشعلون في اقطاعاتهم شعبا يستغلونه ويسخرونه بلا رحمة، وكلهم يقطعون رسوما باهظة وغير مشروعة... ويتركون الاشقياء الذين يتجراون على الاحتجاج يقعون في قبضاتهم المحصنة" (*).

ان اختطاف الاشخاص في اقاليم الجنوب، تحت الحكم المتسلط للقواد الكبار طوال اربعة واربعين سنة من الاستعمار، كان اذن يهدف بالخصوص الى ارهاب السكان واجبارهم على الركوع، بغية استغلالهم حتى العظم. وعلى عكس اختفاء عشرات الالاف من الاشخاص الذين ألقي عليهم القبض خلال الغزو الاستعماري، كان هذا الاختفاء، يرمي لتحقيق اهداف متعددة: عسكرية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ايديولوجية... الخ.

وتجدر الاشارة الى حالة أخرى من الاختفاءات الجماعية للمغاربة، وقعت في نهاية ١٩٤٥ بوهرا، والتي تعرضت لها التجريدة المغربية المكونة من زهاء ٤٠ ألف رجل، أغمرها مجدا في المعارك ضد جيوش المحور في تونس وفي ايطاليا وفي فرنسا وفي ألمانيا (*). فقد انزلت التجريدة المغربية في وهران، حيث كان عليها أن تلتحق بالمغرب عن طريق البر بعد فترة استراحة قصيرة. وعلى اثر ازعاجات متكررة لا مبرر لها، ارتكبها الضباط الفرنسيون داخل بعض الوحدات المغربية، تسمت العلاقات بسرعة وتحولت الى معارك حقيقية استعملت فيها جميع الاسلحة. ولقد سبب تدخل الفرقة الاجنبية والطيران خسائر فادحة في جنود التجريدة، وألقي القبض على المئات من الضباط وضباط الصف والجنود المغاربة، ولم يظهر لهم أثر أبدا، بل وأرسل العديد من الضباط الى معتقل "كايان" للاشغال الشاقة بغويانا (أمريكا الوسطى)، حيث قضاوا نحبتهم جميعا. وهكذا، وبعد خمس سنوات من المعارك البطولية، كان جزء الجنود المغاربة، هو مذبحه وهران واعتقال و"اختفاء" جزء منهم.

موصولة بسلسلة الى الجدار.

(*) دانييل ريفي: لبوتي الافريقي، نفس المصدر، ص: ٢١-٢٢.

(*) هذا "الاختفاء" الذي تعرض له قسم من التجريدة المغربية يشكل نقطة تاريخية لم تسرد روايتها أبدا بالتفصيل، وأحيطت بسياج من الصمت منذ ذلك الحين. فنتمنى أن تسلط الاضواء يوما ما على هذه المأساة.

واذا كان الهدف الاساسي لسياسة المخزن القديم القمعية هو التصفية الجسدية السريعة لخصومه، فان سياسة الاستعمار في هذا المجال، كانت، بحكم قوانين الربح والاستغلال، مزيجا من الوسائل، منها "الاختفاءات" التي تهدف الى تصفية الخصوم من الساحتين العسكرية والسياسية، مع الاحتفاظ بهم على قيد الحياة، من أجل استغلال قوة عملهم الضرورية لتطور المشروع الرأسمالي في المغرب. ويمكن القول: ان "الاختطافات الاستعمارية" للمغاربة، خلال حرب الاحتلال، كانت في واقع الامر، موتا اجتماعيا واقتصاديا وعسكريا وسياسيا، لان المختطف لا يبقى "حاضرا" في المجتمع المغربي، مع أنه يبقى حيا بالنسبة للرأسمال الاستعماري. فهو لا "المغاربة" المختطفون "كانوا اذن، "موتى مؤجلين"، يقضون نحبتهم بسبب العمل الاستعادي، والانهاك والتعذيب. لقد شكلت "الاختفاءات" احدى الوسائل المتعددة الهادفة الى تدمير المجتمع المغربي في مجموعه، أي في هياكله الاجتماعية، وأنماط انتاجه الاقتصادية، والثقافية... الخ، بغية فرض الهيمنة الكلية للمحتلين وتسهيل التنظيم المستمر للاستغلال والنهب.

ان المجتمع والشعب المغربيين ككيانين أصيلين هما اللذين كانا اذن مستهدفين، باعتبار أن المشروع الرأسمالي الاستعماري كان يرمي الى تدميرهما، وبالتالي "موتهما"، ابتداء من اللحظة التي أصبحا خاضعين لمتطلبات المصالح الاجنبية. وبالمقابل، فان المخزن، باعتباره تشكيلة اقطاعية عتيقة، لم يكن يهتم (على غرار الرأسمال الاستعماري)، بقوة عمل خصومه السياسيين. ولذلك كان يصقيهم (عندما كانت تتوفر له الوسائل)، من أجل ارهاب السكان بغرض الهيمنة والنهب. لكن سياسته القمعية، بسبب الهياكل الاجتماعية القائمة، لم يكن بإمكانها أن تمس الا كيانات اجتماعية مستقلة محددة، هي القبائل. أما وحدة المجتمع والشعب المغربيين ووجودهما فلم يكونا قط مهددين، لاسيما وأن مشروع المخزن لم يكن يخضع لمصالح الاجنبي، باستثناء بعض الفترات.

وبالمقابل، فان قواد الجنوب الكبار جعلوا من الاغتيالات و"الاختطافات" دعامة سياستهم القمعية، بموافقة ومباركة وعون المحتلين، بغية اقامة الرعب والهيمنة والنهب. وهكذا نلاحظ أن سياسة الكلاوي وزبانيته في القمع، كانت تنتمي في نفس الوقت الى سياسة المخزن القديم، وسياسة الاستعمار.

٢ - حالة المخزن الحالي :

كان مفهوم المخزن، بمعناه السائد، يدل على السلطة، والحكم والادارة

التي كانت في الماضي بيد السلطان ومجموع المكلفين بتسييرها وممارستها، على امتداد مجال جغرافي معين يسمى المغرب. وكان هذا الأخير كمساحة وحدود متقلبة حسب المراحل والسلالات، يتطابق مع صلاحيات وشرعية السلطان، الذي كان يمسك بهذه السلطة، بحكم انتسابه (المفترض) للرسول.

هذه الصلاحيات وهذه الشرعية تشكل على المستويين الأيديولوجي والسياسي، سنداً ملكية من نوع خاص، بحكم أنها تقدم وكأنها تابعة لقانون الإلهي، وبالتالي فوق قانون البشر. هذا القانون وسندات الملكية هذه، يسري مفعولها على مجال المخزن هذا بالضبط. فكلمة ملك تعني تحديداً المالك للسلطة وللجال الجغرافي الذي تمارس عليه هذه السلطة. وكل ما يوجد في هذا المجال (وبالدرجة الأولى البشر)، هو ملك للملك وخاضع لسلطته. كما أن كلمة سلطان مشتقة من كلمة السلطة. فالسلطان إذن، هو من يملك ويمارس السلطة على مجال جغرافي يسمى سلطنة أو مملكة أو إمبراطورية.

والعلاقة بين الملك (أو السلطان)، والجماعة البشرية التي تعيش فوق المجال الجغرافي، المملوك له والتابع لحكمه، هي علاقة خضوع وتبعية (*). ومن ثم، فإن للملك أو السلطان رعايا لا يمكنهم في هذه الشروط، أن يطعموا في أن يكونوا مواطنين. فالسلطان في المخزن القديم، الذي كان يركز في شخصه السلطة الدينية والسلطة الدنيوية كان هو مصدر وحامل كل الحقوق، وبخاصة الحق العام (*). بينما المصدر الوحيد للقانون الإسلامي هو القرآن. فمن الواضح إذن أن السلطان يتسلط على القرآن ويستغله لاضفاء الشرعية على شخصه وحكمه وملكيته وحقوقه، وذلك على حساب الرعايا ممن لا يمكنهم التطلع الى وضعية أخرى غير وضعية الخضوع والتبعية. ومن هنا، فإن أي امتياز يخص لفرد (أو مجموعة) من الرعية، أو حتى لعشيرة منها (القبائل)، هو من قبيل المنح وذلك بهدف ربطهم بالسلطان عن طريق مصالح معينة (*). وهذه المسألة واردة بالنص في الفصل ١١ من مشروع الدستور المغربي لـ ١١ أكتوبر ١٩٠٨.

(*) حول هذا الجانب، أنظر الفصل المتعلق بـ "الأيديولوجية الإقطاعية العلوية" في

كتابنا: المغرب في البحث عن ثورة، منشورات سندباد، باريس ١٩٧٢.

(*) أنظر بصدد هذه النقطة، التقرير الإخباري للإقامة العامة، تاريخ يونيو ١٩٥٢.

الوثائق الفرنسية، ملفات الصحافة، ص: ٢.

(*) نشر الى أن سياسة المنح لا زالت تشكل إحدى دعائم أسلوب الحكم عند

القصر الملكي المغربي، منذ الاستقلال الممنوح في شهر مارس ١٩٥٦.

ولم يغير وصول الحماية شيئاً من الوضعية المتميزة للسلطان، والذي يحدد التذكير، بأن الغزو الاستعماري قد تم باسمه. وبالفعل، فإن "مغرب الحماية قد ظل نظاماً تيوقراطياً، بحيث أن المبدأ المغربي الحديث المتعلق بفصل السلطات لم ينقل الى الحق العام الشريف" (*).

وهكذا، فإن المغاربة الرعايا، وجدوا أنفسهم مستعمرين بنفس الصفة. وقد شكل هذا المزيج بين الوضعتين القانونيتين، كرهاً وكمستعمرين، أرضية لسياسة القمع خلال الحماية، والتي كان من نتائجها الطبيعية، ليس إخضاع المغاربة طوال القرون الماضية فحسب، بل أيضاً، وبالأخص، الاستغلال المنهجي الكلي والوحشي لقوة عملهم بموازاة الاستغلال المنهجي لمصادر البلاد.

وقد قاد قانون الرعية وقانون المستعمر الى إخضاع مزدوج، أو بالأحرى إخضاع مضاعف، هو جوهر العنف نفسه. والحال أن أي إخضاع الأجنبي الاستغلال والنهب والامتيازات التي لا يمكن أن تحفظ وتجدد إلا بالأكراه والقمع. وهذه كلها صفات مميزة وجدت مجال تطبيقها وتجريبها في الجنوب المغربي على الخصوص، تحت وطأة الكلاوي. فالمقابل لخيانة هذا الأخير، كان أن تركت له "حرية تحرك شبه إقطاعية" (*). مكنته شيئاً فشيئاً من مراكمة ثروة هائلة. فكل ما ينتج شيئاً من المال في مراكش وفي الأطلس كان يوجد بين يديه: السحرة، العاهرات، الرعاة، الرحل، الفلاحين، تجار الشاي والسكر، الجمالة... فكل نشاط بشري في الجنوب الأويقنطع منه الباشا ضربته" (*).

أن محتوى مفهوم المخزن، ما قبل الحماية وخلالها، كان يتعلق بنوعين من الحكم، لكل منهما اقتصاده الخاص للقمع. فحكم المخزن القديم، كان يقضي على وجه العموم، بالتصفية الجسدية للخصوم ونهب ممتلكاتهم. أما حكم الحماية، فإنه استعمل نسقاً كاملاً من الوسائل لتنظيم الاستغلال الكلي والمنهجي، ومن ضمن هذه الوسائل، كانت هناك "الاختفاءات" التي شكلت إذن، "تجديداً" في مجال القمع بالمغرب.

لكن إذا ما تفحصنا المعنى الحرفي لكلمة المخزن، فإنه يعني متجر، مستودع، مكتب، مكان للخبز أو للحفظ، ثكنة... الخ. وبما أنه كان يشير أيضاً الى السلطة، والحكم والإدارة، التابعة للسلطان في السابق، فهذا يعني أن تلك

(*) التقرير الإخباري للإقامة العامة، المصدر السابق، ص: ٣.

(*) ميشيل كليلر: "أسطورة الكلاوي"، مجلة إستوريا، سبتمبر ١٩٦٦، ص: ١٣١.

(*) نفس المصدر السابق، ص: ١٣١ - ١٣٢.

السلطة كانت مجسدة ماديا و"مدرجة"، مرموز اليها، ومعركة في المجال القروي المغربي ببنية تحتية حضرية، مكونة من قلاع كانت في آن واحد ثكنات عسكرية ومستودعات لتموين الجيش، وأماكن حيث يخزن منتوج الضريبة أو الغنيمة بعد نهبها، ومراكز للاعتقال المؤقت للرهائن، ونقاط دعم لتوسيع سلطة المخزن وأدارته.

والمولى اسماعيل، هو أول سلطان كانت له في تاريخ المغرب، فكرة أن أحسن وسيلة لتثبيت دعائم حكمه، هي تأطير البلد وتطويقه بمجموعة من القلاع المشيدة في النقاط الاستراتيجية. وهكذا، كانت هناك في نهاية القرن السابع عشر، ستة وسبعون قلعة في المجموع (*) . ويمكننا أن نفترض أن دلالة هذه القلاع (التي كانت مخازن ذات وظائف متعددة) على سلطة وحكم وإدارة السلطان، ترجع الى عهد المولى اسماعيل .

لقد كانت هذه القلاع/ الثكنات اذن، في نظر سكان القبائل المغربية، بمثابة نقاط دلالة على حكم "جاء من بعيد"، مجهول وشرير، يستعملها كقواعد لحملاته العسكرية، ولنهبه وقمعه، مع ما يرافق ذلك من تقتيل جماعي . كان هناك جدار من العداء وانعدام الثقة ما بين هذه القلاع وسكان المناطق المحيطة بها، خاصة وأن الجنود القاطنين بها وعائلاتهم كانوا اجانب عنهم تماما، فهم عبيد جاء بهم المولى اسماعيل من السنيغال ومالي الحاليين (والذين كان يطلق عليهم في السابق اسم السودانين) خلال حملاته جنوب الصحراء (*) . وتجدر الإشارة الى أن فرقا هامة من أبناء جنوب الصحراء (*) ، قد جندت ضد المقاومة المغربية خلال الغزو الاستعماري، واستعملت كحطب للنار أثناء الحملات القمعية .

ومع توطد الغزو، أنشئت فرقة من الجنود الاضافيين، أغلبهم من أصل قروي، الذين أطلقت عليهم سلطات الحماية اسم المخزن، وكانوا (ولا يزالون) أداة قمع فعالة جدا . وهذه الفرقة التي حافظ عليها النظام المغربي الحالي، تستعمل أيضا لاطلاق النار على التلاميذ والطلبة، واغراق المظاهرات في الدماء، وتكسير

(*) حول هذه القلاع، انظر كتاب ديوفونتين مكرانج: اسماعيل الكبير، امراطور المغرب، ص: ٦٠ - ٦٧ و ٧٦ .

(*) وقد شكل المولى اسماعيل من هؤلاء العبيد المجلوبين من "السودان" نخبة عسكرية هي الحرس المخصص لأمه . وكان قسم من هذا الحرس الاسود هو الذي يعسكر في المدن المحصنة . للمزيد من التفاصيل، انظر ديوفونتين مكرانج، المصدر السابق .
(*) اطلق العاربة على هذه الفرق اسم "سليقان"، أي أبناء السنيغال .

الاضرابات أيضا . وهي تشكل بعد المحاولتين الانقلابيتين (١٩٧١ و ١٩٧٢)، مع مختلف أجهزة البوليس، ركيزة للدفاع عن النظام، بسبب أن الجيش المغربي "منفي" و"مسجون" (*) في الصحراء منذ ١٩٧٤ . ويمكن أن نقول: أن لفرقة المخزن هذه نفس الدور الذي لعبه "سليقان" أثناء الغزو العسكري الاستعماري . ان مفهوم المخزن المقرون بالحكم والادارة والمستودع والثكنة والقلعة والجيش . . . مقرون أيضا بالقمع الذي هو أحد أوجه الحرب ضد الشعب المغربي . وهكذا كان العنف والقمع يقدمان على المستوى الايديولوجي على أنهما نوع من الخلاص واللجنة الضرورية لارجاع "الرعايا الضالين" الى "الصراط المستقيم"، أي طريق العناية الالهية المتماشي مع وضعية الرعايا الخاضعين . لذلك، لم يكن هناك أي حد لهذا العنف وهذا القمع، لانهما يشترعان بقانون فوق وضد قانون الناس . وحتى موت الرعايا كان يقدم على أنه مظهر من مظاهر "رحمة السلطان اللامتناهية" يعود على المعذبين بالجنة والغفران ! (*) فلم تكن التصفية الجسدية للخصوم، والحالة هذه الاتجسيدا، لتوسيع وتقديس العسف والظلم .

كل هذا الخليط الايديولوجي نجده أيضا في قلب الاقتصاد السياسي للقمع في ظل المخزن الحالي . ذلك أنه وراء واجهة ولعبة المؤسسات، المقامة من أجل الضحك والتلاعب بمجموعات الصحافيين الاجانب المجاملين، فان القصر الملكي الذي أخذ على عاتقه الاستقلال الممنوح عام ١٩٥٦، ظل في العمق مخزنا كما قبل ١٩١٢، أي اقطاعية من الحق الالهية، بكل صلاحياتها المبيبة سالفاً . فالفصل ال ٢٣ من "دساتير" ١٩٦٢، ١٩٧٠، ١٩٧٢، ١٩٨٠، ينص على أن شخص الملك مقدس ولا يجوز المس به ! وكذلك الشأن بالنسبة للفصل ال ١٩ الذي ينص على أن السلطان هو "أمير المؤمنين"، مثلما كان في القرون الماضية (*) . ولم يفت بعض المراقبين الاجانب أن يسجلوا هذا الامر: "ففي ١٩٧٠، اقام دستور جديد ملكية شبه مطلقة، مسترة وراء مظهر تمثيلية وطنية زائفة . وعلى أية حال، فان دستور ١٩٦٢، نفسه . . . حافظ على عنصر غارق في القدم، ألا وهو التيقراطية" (*) . وهذه الاخيرة التي

(*) هذان النعتان هما الكلمتان اللتان يستعملهما أفراد الطقمة في القصر الملكي عندما يتكلمون عن الجيش .

(*) حول هذه النقطة، انظر ديوفونتين مكرانج، المصدر السابق، ص: ٢٩٥٩ .
(*) هذا الجانب يشير اليه سانت أولون، سفير لويس الرابع عشر لدى مولى اسماعيل . انظر ديوفونتين مكرانج، المصدر السابق، ص: ١١١ .

(*) موريس دوفيرجي: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، باريس ١٩٧٨، ص: ٤٠٩ .

أسدل عليها ستار المؤسسات لا تضلل أحدا. فلما عضوا البرلمان لا يمثلون الشعب المغربي، بل اسهم يمثلون الطبقات المحظوظة في البلد" (*). والملك الحالي، حجر الزاوية في هذه التيقراطية التي لا توجد الا من خلاله ولاجله، وأجل أقرابه، وزبائنه وخدامه من المغاربة والاجانب، هو طاغية من "العصور القديمة"، "زال" في نهاية هذا القرن العشرين، "تنبثق شراسته العذبة - الملبسة بألفاظ اليوم - من عصر وسطي غريب" (*). وبما أن كل تيقراطية لا يهيمها غير البقاء والاستمرار، فان السلطان المغربي الحالي، "يهي" ابنه الاكبر ليكون ولي عهد "على صورته". فلا غربة اذن أن نجد في الكتب الرئيسية المدرجة في برنامج تعليم ولي العهد هذا، كتاب مكافيل: "الامير"، الذي يتم شرحه و"التعليق عليه"، بل ان السلطان المستقبلي يوصي بالحاح بأن يجعل من هذا الكتاب، مؤلفة المفضل. ان المخزن الحالي، اقطاعية الحق الالهي، لا يتعامل مع المغاربة الاكرعيا فقط، فلما يلقي السلطان فيهم خطابا، فانه يبدأ بتعبير "طقوسي": "رعايانا الاوفياء"! مع أنه في "دساتير ١٩٦٢، ١٩٧٠، ١٩٧٢، ١٩٨٠، يجري الحديث عن مواطنين. غير أن الحياة اليومية للشعب المغربي تثبت أن "جهاز" المؤسسات التي اقيمت منذ ما يزيد على عقدين من السنين، ليست سوى "قزاعة" وواجهة مخصصة للخارج تسمح لزبائن القصر الملكي والبورجوازية المغربية (أمام ابتهاج الغرب، الحارس الامين على مغرب الحسن الثاني) بلعب لعبة الديمقراطية لفائدتهم، ولعب "الكوميديا الديمقراطية" الممنوحة من طرف "أمير المؤمنين"، وهو نفسه الذي يقوم، لصالح طبقته وحماته ودعائمه الاجانب، بادارة استقلال ممنوح، مسروق ومصادر من الشعب المغربي في ٥٥ - ١٩٥٦ (*) .

(*) صحيفة لأكروا، ٣ يونيو ١٩٨٠ .

(*) نوفيل أوسرفاتور، ١ ديسمبر ١٩٧٥ .

(*) هذه "الكوميديا الديمقراطية" يلعب أدوارها الحسن الثاني من جهة والاحزاب السياسية الاربعة عشر الموحدة في المغرب من جهة أخرى. ولا بد هنا للقارئ ان يعرف أن الغلبة الساحقة من هذه الاحزاب تعمل اما بشكل مباشر أو غير مباشر من طرف الحسن الثاني، أو عن طريق اختلاس الاموال العمومية التي "يقض" عنها القصر الملكي الطرف. اذن فأصحاب "الخدعة الديمقراطية" هم الحسن والاحزاب السياسية التي لا تمثل غير البورجوازية المغربية. وتجدر الاشارة الى أن أحد أهم الممثلين وشركاء الحسن الثاني في "الكوميديا الديمقراطية الحسنية" الجارية على حساب شعبنا، هو بوعبيد الذي يعتبر، بواطئه الثابت مع "جلالته" (أنظر جون آفريك، ٢٢ - ١٢ - ١٩٨٢، ص: ٢٨) المسؤول الرئيسي عن سوء هائلة الاستاذ

ان المخزن الحالي، باعتباره اقطاعية من القانون الالهي، يحكمها طاغية يقدم شخصه على أنه "مقدس ولا يجوز المساس به"، ينتحل اسم "الجلالة" (*). فهذه الاقطاعية تشكل في نهاية هذا القرن العشرين، اطارا سياسيا/ ايدولوجيا من عصر آخر، حيث المغاربة ليسوا سوى رعايا منعمي الحقوق. وينطوي قانونها "الشرعي" على الخضوع والاذعان للضروريين. والحالة أن التناقضات المتفجرة التي توجد داخل التشكيلة الاجتماعية المغربية بسبب الامتيازات اللامحدودة للقصر الملكي وطبقته وزبائنه، لا يتم "تجميدها" وحدها الا عن طريق العنف والقمع الوحشيين. ولهذا الغرض وضع نظام بوليسي في بداية الستينات بفضل المساعدة الكثيفة والمتعددة الاشكال لعدة حكومات من أوروبا الغربية والولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية و"السافاك" الايرانية، التي لا يزال عدد من أفرادها موجودا بالمغرب ويعملون كمرتزقة في خدمة النظام المغربي (*).

ان المغاربة في وضعية "منعمي الحقوق": هذا ما أقرت به بعثة من المحامين الفرنسيين خلال زيارة قامت بها في ١٩٨١، لتتحرق عن وضعية أولئك "المختطفين". فعند عودتها الى فرنسا لخصت تحقيقها بعبارة وجيزة تقول: "هناك في المغرب وضعية انعدام الحقوق". والحالة أن هذه الوضعية ليست ظرفية، ولا هي وليدة الصدفة، انها التجسيد المؤسسي والسياسي الدائم لايدولوجية المخزن الموجودة في المغرب. والمثير في الامر، أنه كان لا بد من مرور ثلاثين عاما من بعد الاستقلال الممنوح، لكي يبدأ الشعور بها، رغم كل المآسي التي لا تكف

بنعمو ورفاقه ال ٣٣، وكلهم مناضلون في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ويمثلون الجناح الوطني في هذا الحزب. ومن المعروف كيف جازى الحسن الثاني حماس بوعبيد، ومنحه كهدية "٣٤٦ ٪ من المقاعد على اثر الخدعة الانتخابية التي جرت يوم ١٠/٦/١٩٨٣. وهكذا، فهذه "الهدية القالية"، يعطي الحسن الثاني الحق بشكل غير مباشر للاستاذ بنعمو ورفاقه !

(*) أنظر المقال الهام الصادر في "لوكانار أونشيني" بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٨١، والمخصص لجرائم وخيانات "جلالته".

(*) هؤلاء "المساعدون التقنيون" الايرانيون في مجال القمع المتعدد الاشكال - وخاصة التعذيب - كانوا موجودين بالمغرب غداة سقوط الشاه، ثم التحقت بهم أفواج أخرى هربت من ايران. كما تجدر الاشارة الى أن باخوة "طابريز" التي صنعت في ورش بحري فرنسي والتي كانت ستسلم لايران، قد تم اختطافها عام ١٩٨١ في عرض الشواطئ الاطلسية من طرف مجموعة من الضباط ورجال البوليس الايرانيين القادمين من المغرب. وقد تم طيح هذه العملية كلها من طرف خبراء الحسن الثاني والمخابرات الامريكية. وليس من قبيل الصدفة أن تتوقف

عن اضاء الشعب المغربي . أضاف الى ذلك أن المغرب أصبح على مَر السنين محكمة استثنائية واسعة .

والواقع ان أسباب هذا "الجهل" بالوضعية التي يعيشها الشعب المغربي ، تعود الى أن النظام المغربي يتمتع بـ"حماية" الحكومات الغربية ومساعداتها المكثفة . كما أنه يحظى بتواطؤ وصداقات متينة داخل أجهزة الاعلام بأوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا . وهذان العاملان هما اللذان يوجدان في أصل مؤامرة الصمت حول كل ما يمس النظام المغربي ، وهي مؤامرة تبررها وتغذيها مصالح دينية واعتبارات جيوسياسية وجيوسياسية / استراتيجية ، لان مغرب الحسن وزبانيته يعتبر (على غرار إيران الشاه فيما مضى ، والسعودية حاليا) ، أحد الأركان الأساسية في المنطقة الخلفية لما يسمى بـ"العالم الحر" . فسياسة القمع تنمّ اذن ، بالضرورة عن "التقاليد" القمعية لمخزن القرون الماضية . ومن هنا ، فلا غرابة أن يعلن الحسن الثاني عشية محاولة ١٦ غشت ١٩٧٢ الانقلابية : "ان الله وضع الملك على العرش ليحافظ على الملكية . ومن أجل ذلك ، نص المذهب المالكي على أنه لا يجب التردد في ابادة ثلث الشعب ذوي الافكار الضارة ، من أجل حماية الثلثين الآخرين ، اذا اقتضى الحال" ! . هذا الحكم الذي تضرب "جذوره الايديولوجية" في دموية مخزن القرون الماضية ، قد يبدو شاذا لذوي الحس السليم . ومع ذلك ، فان منطق الكراهية والقتل الذي يحمله يوجد في قلب المآسي والمجازر الجماعية : ١٩٥٩ في الريف ، ٦٥ و ١٩٨١ في الدار البيضاء ، ١٩٧١ في الرباط ، ١٩٧٣ في الاطلس المتوسط . الخ . والى كل هذا ، يجب اضافة "المأساة الصحراوية" التي نظمها الحسن الثاني مثلما ينظم السيناريو (*) والتي تجري منذ ١٩٧٤ ، حاملة معها منذ تسع سنوات عشرات الآلاف

باخرة "طابريز" في الدار البيضاء للتأمين قبل أن تتوجه للرسو في ميناء مرسيليا . ونخب القارئ أيضا بأن الابن الأكبر للشاه ، وكذلك حاشيته يعيشون حاليا في المغرب ويقدم لهم الحسن الثاني دعما كاملا في أفق احتمال استعادة السلطة في إيران . (*) من أجل فهم آلية هذا السيناريو ، أنظر المقال الذي نشرناه في مجلة "الارمنة الحديثة" تحت عنوان : "المؤامرة الصحراوية ضد الشعب المغربي وجيشه" ، اعداد ماي ١٩٧٩ ومارس ١٩٨٠ .

ويجب الإشارة الى أن "المأساة الصحراوية" هي أيضا مأساة اقتصادية ، ذلك أن تمويلها كلف في الفترة ما بين ٧٤ و ١٩٨٢ ، ما يقرب من ٧٠ مليار دولار ، دفع منها الشعب المغربي ٥٠ مليار ، أما الباقي فكان على حساب الجزائر وليبيا وموريتانيا . ونضيف ، حسب معلومات موثوقة ، أن الحسن الثاني قد قرر الدخول في مسلسل إنهاء "المؤامرة الصحراوية" التي مكنته (بمساعدة

من القتل والمشوّهين والمغتالين و"المختفين" من أجل "مجد وعظمة جلالته وعشيرته" .

وبموازاة التصفية الجسدية على نطاق واسع ، للخصوم السياسيين الحقيقيين أو المحتملين أو المفترضين ، كما في عهد المخزن القديم ، فان الحسن الثاني ونظامه يستخدمان تشكيلة كاملة من الوسائل القمعية التي أثبتت فعاليتها خلال الغزو العسكري الاستعماري ، يساعدهما في ذلك حماتهما الاجنب . ولقد رأينا فيما سبق ، كيف أن مناطق الجنوب المغربي ومراكش كانت تحت نير الكلاوي ، "مختبرا" رهيبا للقمع المتعدد الاشكال : التصفيات الجسدية ، التعذيب ، "الاختفاءات" ، التعذيبات الجنسية . الخ . في هذا النسق من الوسائل المستعملة ، وبموازاة التصفيات الجسدية ، تندرج "الاختطافات" ، وهي على نقيض الفكرة الرائجة ، لا تشكل واقعا حديث العهد في الترسانة القمعية ، بل انها تمارس بكيفية منهجية منذ أزيد من عقدين .

وهكذا ، فان سياسة القمع التي تستعمل ضد الشعب المغربي ، تنمّ في آن واحد ، عن سياسة المخزن القديم وسياسة الاستعمار ، كما عن سياسة الكلاوي السيء الذكر . ولذلك فان الاستقلال الممنوح في ١٩٥٦ ، لفائدة القصر الملكي ، وزبائنه والبورجوازية المغربية وحلفائهم ، كان له كعقاب ارث استعماري جديد ، ليس على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية فحسب ، بل أيضا على مستوى القمع . ولنذكر بأن الوسائل الموروثة عن الاستعمار قد تم "اغناؤها" منذ ١٩٤٥ ، بتقنيات قمعية استعملت ضد الشعوب المكافحة من أجل تحررها ، في كل من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

ويمكن القول اجمالا : أن تدويل الرأسمال واستغلال العمل على نطاق هائل ، كان مقابله هو تدويل القمع والعدوانية ، مع نتائج طبيعية هي البؤس والجوع ، والجهل ، والأمراض والمآسي . فكما أن المشروع الرأسمالي الاستعماري كان يهدف الى تدمير التشكيلة الاجتماعية المغربية ، وأن كيان المجتمع والشعب نفسه

البورجوازية الغربية وحمايتها الاطراف) من انقاد نظامه بعد "هزتي" ١٩٧١ و ١٩٧٢ . وحسب نفس هذه المعلومات ، فان هذا السلسل سيؤدي حتما (رغم بعض المظاهر) الى اقامة "مأساة صحراوية" مكونة من ٧٥٠٠٠ الى ٨٠٠٠٠ نسمة !

٧٠ مليار دولار لتمويل هذه المؤامرة ، عشرات الآلاف من القتلى والجرحى ، انهيار الاقتصاد المغربي ، تقوية السيطرة الأجنبية على كل مرافق حياة البلاد . الخ . هذه هي بعض النتائج الوخيمة "للمؤامرة الصحراوية" ، وكل هذا من أجل "عظمة و"جلالة" "أمير المؤمنين" .

كان في خطر، لكونهما كانا خاضعين للضغوط والمصالح الأجنبية، فإن الاستقلال الممنوح للمغرب عام ١٩٥٦، يشكل إطارا تستمر فيه عملية التدمير هذه، بل وتعمق على مر السنين لفائدة القصر الملكي والبورجوازية المغربية وحلفائهما الأجانب. فإذا كان الاستقلال قد سرق وصودر من الشعب المغربي ابتداء من ٥٥ - ١٩٥٦، فإن كل الوسائل قد استخدمت منذ ذلك الحين لتكون الأسبقية لمصالح القصر الملكي وزبائنه والمواطنين معه.

إن التشكيلة الاجتماعية المغربية الحالية - على غرار تشكيلات العالم الثالث - تعيش انتقالا نحو الرأسمال، الذي توجد جذور أعضائه المحركة في المراكز الهيمنية، فتوسع وتعمق العلاقات الرأسمالية داخلها لا يمكن أن تنمو إلا في علاقة وثيقة مع الرأسمال العالمي. والحالة أن هذه العلاقات هي بالضرورة علاقات هيمنة واستغلال، أن لم تكن علاقات نهب. والطبقات التي "تدير" قاعدة الرأسمال المغربي هي بالضرورة، بحكم متطلبات مصالحها، طبقات وسيطة وسمسارة لأقطاب القوة في الرأسمال العالمي. ولهذا، فإن الحسن الثاني وطبقته والبورجوازية المغربية، وأحزابها السياسية، هم من الناحية الموضوعية رعاة المصالح الأجنبية في المغرب.

إن تشييد أسس الرأسمال الخاص أو رأسمال الدولة في كل من أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية على سبيل المثال، قد تم على حساب جماهير الفلاحين الذين خضعوا لعلاقات إنتاج النظام الجديد، والتي كانت في جوهرها علاقات عنف وقمع. والغزو الاستعماري كان من بين أهدافه، فرض نمط الإنتاج الرأسمالي بغية افلاس الأساس الاقتصادي للجماهير القروية وتجنيد لها لخدمة مصالح الغزاة. ومن المعروف أن وضع المشروع الرأسمالي في المغرب قد تم بقوة الحديد والنار. لقد تواصل الغزو الاستعماري أذن، بوسائل وطرق أخرى، في إطار استقلال ممنوح عام ١٩٥٦، كان نوعا من "مغربة" للاستعمار. فكما هو الشأن في المخزن الحالي ذو الحق الإلهي، فإن العلاقات هي علاقات الراعي (أو بالاحرى السيد) برعيته، وتستدعي بالضرورة الخضوع والادعاء و"وضعية انعدام الحقوق". فدوام هذا الغزو الاستعماري يعني استمرار البؤس والجوع والجهل والمخدرات والاعتقالات والتعذيب و"الاختفاءات" والاعتقالات، والتقتيل الجماعي.. أي العنف والقمع المتعدد الأشكال وبلا حدود.

ويمكن التثبت من هذه الوضعية بالمعطيات والارقام التالية: فهـ إلى ٢٠ ٪ من السكان المغاربة يتقاسمون ما بين ٨٠ و ٨٥ ٪ من الدخل الوطني، بينما ٨٠ و ٨٥ ٪ من السكان المغاربة يتقاسمون ما بين ١٥ و ٢٠ ٪ من الدخل الوطني.

وبصيغة أدق، فإن حوالي ٢٠ عائلة مغربية (ومنها القصر الملكي)، تهيمن و"تملك" وتنهب وتخرب البلاد لفائدتها ولفائدة الأجانب. ففيما يخص القصر الملكي، فإن ثروته التي كانت تبلغ، حسب قول جورج سيلمان، ٣ مليارات من السنتيمات عام ١٩٥٣ (*)، أصبحت اليوم ثروة خيالية، على اثر السرقة والسلب والتهرب المتنوع وهي تفوق حسب بعض التقديرات، ثروة شاه إيران الراحل وزبانيته، التي قدرت عام ١٩٢٩، من طرف الصحافة الغربية بما بين ٢١ و ٢٥ مليار من الدولارات. فحسب "أقوال الناس" في المغرب، تبلغ الثروة الحالية للحسن الثاني وعائلته حوالي الأربعين مليار من الدولارات ! (*) إذن فهذه الثروة بالمعطيات الخام، قد تضاعفت، ما بين ١٩٥٣ و ١٩٨٣، ثمانية آلاف مرة في ثلاثين عاما، أي بمعدل ٢٦ مرة سنويا!

وهكذا، فإذا كان يتم التأكيد على أن "شخص الملك مقدس ولا يجوز المساس به"، كما ينص على ذلك الفصل ٢٣ من "الدساتير" المغربية، فإن ثمنه "هائل" بقدر هول البؤس والجوع والجهل والأمراض والاعتقالات والتعذيب و"الاختفاءات" والاعتقالات، والتقتيل الجماعي الذي يعرفه الشعب المغربي منذ أزيد من عقدين. ولهذا سيفهم القارئ أن سياسة القمع في المغرب لها بالضرورة كنتيجة طبيعية، مأس متكررة، كما سيفهم أن الحسن الثاني وزبانيته هو "لعنة" حقيقية "على الشعب المغربي" (*).

(*) أنظر جورج سيلمان: "من الحماية إلى الاستقلال، المغرب (١٩١٢-١٩٥٥)", باريس ١٩٦٧، ص: ١٧٧. ونذكر بأن الجنرال سيلمان كان أحد الرجال الرئيسيين في الإقامة العامة بالمغرب خلال سنة وعشرين سنة.

(*) نحذر الإشارة إلى أن هذه الثروة الطائلة تعادل أربع مرات قيمة الدين الخارجي للمغرب الذي يناهز الـ ١٠ مليارات من الدولارات. وقد كان هذا الدين سيكون أعظم بكمير لولا المساعدات الكثيفة التي تقدمها الإمارات والعربية السعودية التي تمول جزءا من "المؤامرة الصحراوية".

(*) هذه العبارة جاءت على لسان أحد رجال السياسة الفرنسيين وهو يتكلم في مبر البرلمان عن الجنرال يتوشي، لما أعلن هذا الأخير حملة قمع واسعة النطاق خلال الأسبوع الثالث من شهر ماي ١٩٨٣.